الزوج مطلقته بعد ثلاث حيض فعليه الحد فتفهم ع وح بتصرف
ان المراد المطلقة البائن واخذ بمفهومه فقال لاحد على واطئها في
العدة وليس كذلك بل كلام ابن مرزوق في الرجعية وحينئذ يصح
الاخذ بمفهومه وسياقه واما البائن فيحد واطئها ولو في العدة
بلا شبهة اجري من المطلقة قبل البناء وللخرشي في كبيره ان عدم
حده في وطء البائن في العدة اذا كان بلفظ الخلع بغير عوض مراعاة
لمن يقول انه رجعي وهو حسن والله اعلم **او وطئها** اي امرأة
مملوكها البالغ فيحد ان كان عالما بالعقد اذ لا شبهة لهما والا لم يحدا
للشبهة لان العقد شبهة وانما كان فاسدا وقوله او ما ملكت
ايمانكم في الرجال وفي النوادر دفع لعمر رضي الله تعالى عنه امرأة
اتخذت غلامها لوطيها فاراد رجمها فقال الزبير او ما ملكت ايمانكم
فقال تاولت كتاب الله تعالى على غير تاويله وتركها وجز رأس
الغلام وغيره اذا وطئ بشبه **او وطئها مجنون** فتحد وعكسه
فيحد هو ومثل المجنون الكافر لا يحد من وطئها وسواء لاءم
يحصل لها به لذة كالكبير المجبوب الكافر لا يحد من وطئها **وعزر**
اذ لا يحد بضم العين المهملة وكسر الزاي مشددة اي اديبا
شديدا يستحق **لابط** في دبر **نفسه** قال الخرشي وقد ذكر ع
الحد انما من لاط يعزر والحد عليه وبشه في التقرير فقال
كـ واطئ قبل بضم القاف والموحدة **الحنثى** المشكل فيعزر
ولا يحد للشبهة قال اللخمي وهذا مالم يكن خنثى مشكلا فلا
حد عليه ولا على واطئه للشبهة وكذا لا حد عليه اذا وطئ
وطئ غيره للشبهة ايضا وذكر ع في مسائل الخنثى انه ان زنى
لذكره فلا حد عليه وكذا لفرجه عند الاكثر وذهب ابن يونس
وابو الحسن الى ان عليه الحد ان زنى بفرجه وان زنى بهما فقال
ابن عرفة الاظهر انه يحد اتفاقا واما من زنى به فان كان في

دبره

الكافر لا حد من وطئها وعبارة ابن الحاجب ولا حد على الكافر في وطء زوجته المسلمة

ك
عدد
٣٥
C91

دبره فعلى الزاني لاحد الزنى لاحد اللواط وامامن في فرجه فلا حد
عليه عند الاكثر **وادب** بضم الهمز وكسر الذال المهملة
مشددة نائبه ضمير المكلف المعلوم من السياق **بسبب ما** اي فعل
لاحد فيه وبثبت ما لاحد فيه **بشاهدين** كما في الخرشي قال
العدوي اي جميع ما ذكر من المساحقة وما بعدها ثبت بشاهدين
لانه ليس بزنى ولا مال ولا ايل اليه وكذا في الثبوت والادب من
لف حرقة كتثبيقة او عنب في هوب الفرج ولا حد عليه للشبهة
ومثل لما لا حد فيه فقال **كمساحقة** وهو فعل سترات النساء
بعضهن ببعض فيه الادب لا الحد ولو وقع بين رجل وامرأة لانه
لا يسمى وطئا لغة ولا عرفا ولا شرعا وفي القاموس استحق
الضرع ذهب لبنه وبلي ولصق بالبطن وفلانا ابعده واستحق
التسع اه وسمي المذكور مساحقة لان كلا منهما تلصق فرجها
بفرج الاخرى او لان فعلهما يبعدهما عن الخير والرحمة والسمات
الحسنة اولان كلا منهما توسع نفسها للاخرى في تلك الحالة والمشهور
ان الادب باجتهاد الحاكم وفي التبيان لا يبلغ بحلد كل منها خمسين
جلدة ووجهه انه يهمل فيه لانه كالوطئ فجعل فيه اخف حدود الزنى
اذ الاصل عدم الزيادة اه **وكوطئ بهيمة** ففيه الادب باجتهاد
الامام وهي كغيرها مما لم يفعل به ذلك في جواز ذبحها واكلها ان
كانت مما يباح خلافا لمن قال تقتل وتحرق ليلا تاتي بولد مشوه
قال ابن لنا ان العادة لم تجر بالنتاج بين نوعين الا بين الخيل
والحمير وبين الذيب والضبع اه والتقريب وعلل بعضهم عدم
قتلها وحرقها بان بقاءها يذكر الفاحشة فيعيرها وصح **وكوطئ**
امة **مشتركة** بينه وبين اثنين او اكثر فيوجب احد الشركاء فيها طلبها
لانه شريك له ملك قوي والشبهة اذا قويت تدرأ الحدود بخلاف
ومثلها المبعضة والمتعة للاجل والكاتبة وهل على المشترك ومن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)